وجودا والكلام فى هذا الباب يتشعب فالمعتزلة بنوا
الكلام فيه على فروع اصلها التحسين والتقبيح ولما
بنينا على ابطاله فى العقل لم يرد ما ذكروه جوازا ولا
العقل يقتضى ان ما يشيرون اليه هو العدل بل العدل
عندنا وضع الشئ فى محله ومن فعل ماله ان يفعله فليس
بجاير وحق الجابر انه يميل عن الحق اللازم له واذا لم يلزم
البارى شئ لم يلزم ان يكون ما عده فى حقنا جورا ان يكون
فى حقه جورا فلهذا ابتدأنا الكلام على ذكر تحسين
العقل وتقبيحه ثم يندرج فى هذا الباب الصلاح
والاصلح واللطف وايلام البرايا وقبول التوبة من العاصين
وتعذيب العصاة المصرين واثابة المطيعين كل ذلك
داخل فى هذا الباب فصل قال العقل لا يدل على حسن
شئ ولا على قبحه فى حكم التكليف وانما يتلقى التحسين
والتقبيح من مراد الشرع وموجب السمع قلت فى هذه
العبارة تسامح فان قول القايل لا يدرك به وانما يتلقى التحسين
والتقبيح من موارد الشرع قد يوهم ان الشرع دليل على القبح
والحسن وهما راجعان الى الامر والنهى وهو الشرع بعينه
ولا بد من البحث عن محل النزاع ليفهم تواردا النفى والاثبات
على محل واحد ويصح انقسام القول فيه الى الصدق والكذب
فنقول القبح قد يطلق على ما لا يلايم الطبع والحسن على
ما يلايمه كالذى يشار اليه فى الصورة الجميلة والقبيح
وليس هذا محل النزاع فان هذا يختلف باختلاف
الاغراض والشهوات وفاقا وقد يطلق الحسن على ما
استحق عليه بالعقوبة على تركه والثواب على فعله

باص

وهذا الاستحقاق عندنا لا يدرك الا بالشرع اذ الثواب
والعقاب جايزان ولا يهتدى العقل الى وقوع الجايزات
ويدرك ذلك فى بعض الافعال عندهم عقلا وقد
يطلق القبح والحسن على ما يتعارف قبل الشرع من
الميل الى الفعل والنفرة عنه والمعتزلة يدعون ان
ذلك العقل على الفعل ونحن نرى انه مما جبل عليه
الخلق من شهوة ما ينفعه وكراهة ما يضره ثم
زعمت المعتزلة والخوارج والكرامية والروافض
والبراهمة وغيرهم ان العقل انما يستحث على الفعل
لانه على صفة فى نفسها لاجلها يحث على فعله واضطرت
المعتزلة فى هذه الصفة فذهب قدماؤهم الى انها
صفة نفسية وذهب متاخروهم الى انها من
الصفات التابعة للحدوث ثم قالوا انما ينهى الشرع
عن الفعل لانه على صفة فى نفسه لاجلها يقبح اولانه
يؤدى الى مستقبح فى نفسه وزعموا ان من المستقبحات
ما يدرك بضرورة العقل ومنها ما يدرك بنظره ومنها
ما تقصر العقول عن ادراكه فلا تدركه لا بضرورة ولا
بنظر واصل هذه المسئلة اخذه المعتزلة من الغلاة سفة
فانهم قالوا العلم محمود لذاته والجهل مذموم لذاته وساير
الافعال عندهم ليست محمودة لذاتها ولا مذمومة
لذاتها بل لعوارض تعرض بالنسبة اليها فلخذ المعتزلة
هذا المذهب فى العلم والجهل وعدوه الى ساير الافعال
وعبر بعض الناس عن مذهب القوم بان قال عندهم
انه يدرك الحسن والقبح عقلا من غير ان يتوقف
على اخبار مخبر وليس فى هذا افصاح على انهم يردوه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)